مؤسسة الحق لحرية الرأي والتعبير وحقوق الإنسان

El-Hak Foundation for Freedom of Expression & Human Rights

النتائج الرئيسية

للمؤشر الإفريقي لحقوق الإنسان

African Human Rights Index (AHRI)

KEY FINDINGS 2025/2026

الإصدار التأسيسي — Founding Edition

خلاصة تحليلية موجهة لصناع القرار والهيئات الإقليمية والدولية

www.elhak.org

بيانات النشر وحقوق الاستخدام

العنوان: النتائج الرئيسية للمؤشر الإفريقي لحقوق الإنسان — AHRI 2025/2026 Key Findings، الإصدار التأسيسي.

الناشر: مؤسسة الحق لحرية الرأي والتعبير وحقوق الإنسان (El-Hak Foundation)، 2026.

طبيعة الوثيقة: خلاصة تحليلية وبصرية مستقلة تُقرأ بذاتها، وتستند حصرياً إلى التقرير السنوي للمؤشر ٢٠٢٥/٢٠٢٦ وملحقاته (الأطلس البصري والكتاب الإحصائي). ولا تحل هذه الوثيقة محل التقرير الكامل.

حقوق الاستخدام: يُسمح بإعادة استخدام محتوى هذه الوثيقة واقتباسها لأغراض غير تجارية — بما في ذلك الاستخدام الإعلامي والبحثي والدبلوماسي — شريطة الإسناد الكامل إلى المؤسسة والمؤشر، ودون تحريف للأرقام أو التصنيفات أو إخراجها من سياقها المنهجي.

الاقتباس المقترح

مؤسسة الحق لحرية الرأي والتعبير وحقوق الإنسان (٢٠٢٦). النتائج الرئيسية للمؤشر الإفريقي لحقوق الإنسان ٢٠٢٥/٢٠٢٦ — الإصدار التأسيسي. القاهرة: مؤسسة الحق.

El-Hak Foundation (2026). AHRI 2025/2026 Key Findings — Founding Edition.

المحتويات

Contents

بيانات النشر وحقوق الاستخدام ٢

الاقتباس المقترح ٢

المحتويات ٣

أولاً: لماذا هذه الوثيقة؟ ٤

ثانياً: الرسائل العشر الرئيسية ٥

ثالثاً: أهم الأرقام ٧

رابعاً: أكثر النتائج دلالة ٨

خامساً: الأنماط الحقوقية التي كشفها المؤشر ٩

سادساً: مقارنة الدول الست ١٠

سابعاً: الرسائل الموجهة لصناع القرار ١١

خاتمة ١٢

أولاً: لماذا هذه الوثيقة؟

تمثل هذه الوثيقة خلاصة النتائج التي توصل إليها الإصدار التأسيسي للمؤشر الإفريقي لحقوق الإنسان (AHRI)، وتهدف إلى تزويد صناع القرار والهيئات الإقليمية والدولية والجهات المانحة والباحثين بأبرز المؤشرات والاتجاهات والاستنتاجات التي كشفت عنها عملية تقييم أوضاع حقوق الإنسان في الدول محل الدراسة.

ولا تحل هذه الوثيقة محل التقرير السنوي الكامل، وإنما تقدم قراءة مركزة لأهم الرسائل التي أفرزها التحليل الكمي والنوعي للمؤشر، بما يسهل الاستفادة منها في عمليات صنع السياسات، وتصميم برامج الإصلاح، ودعم جهود الرصد والمتابعة.

يغطي الإصدار التأسيسي ست دول تمثل ثلاثة أقاليم إفريقية — موريشيوس وسيراليون وغينيا وإثيوبيا وتنزانيا وإسواتيني — عبر ثلاثة أبعاد تحليلية (الهيكلي، العمليات، النتائج) وستة مجالات حقوقية، وتستند جميع الأرقام الواردة هنا إلى الطبعة المُصححة من التقرير بعد التدقيق البياني والإحصائي الشامل.

ثانياً: الرسائل العشر الرئيسية

1 -الامتثال التشريعي لا يعني احترام حقوق الإنسان.

تكشف نتائج المؤشر أن وجود دساتير متقدمة وتشريعات متوافقة مع المعايير الدولية لا ينعكس بالضرورة على مستوى الحماية الفعلية للحقوق، وهو ما يظهر بوضوح في عدد من الدول التي حققت درجات مرتفعة في البعد الهيكلي مقابل نتائج متدنية في التطبيق.

الشاهد الإحصائي: متوسط البعد الهيكلي ١٦٢,٤ نقطة مقابل ٧٧,٨ نقطة فقط لبعد النتائج — أي أن أقل من نصف الالتزام التشريعي يتحول إلى حماية فعلية.

2-الفجوة التنفيذية أصبحت المؤشر الأكثر دلالة.

يبرز التحليل أن حجم الفجوة بين البعد الهيكلي وبعد النتائج يمثل أفضل مؤشر لتقييم فعالية منظومة حقوق الإنسان، حيث يعكس قدرة المؤسسات على تحويل الالتزامات القانونية إلى واقع ملموس.

الشاهد الإحصائي: بلغ متوسط الفجوة داخل العينة ٨٤,٧ نقطة، وسجلت خمس دول من ست انفصالاً واضحاً بين التشريع والتنفيذ.

3-إثيوبيا وسيراليون تمثلان أكبر نماذج "الامتثال الورقي".

رغم تحقيق الدولتين أعلى الدرجات في البعد الهيكلي، فإنهما سجلتا أكبر الفجوات التنفيذية، بما يعكس انفصالاً واضحاً بين التشريع والتطبيق.

الشاهد الإحصائي: سيراليون: ٢٠٢/١٩٠ هيكلياً مقابل فجوة +١٢٥,٥ نقطة · إثيوبيا: ٢٠٢/١٨٧ مقابل فجوة +١٣١,٩ نقطة — الأعلى في العينة.

4-موريشيوس تمثل النموذج الأكثر اتساقاً.

أظهرت النتائج أن موريشيوس هي الدولة الوحيدة التي حققت توافقاً مرتفعاً بين التشريع والتنفيذ والنتائج، مع فجوة تنفيذية شبه معدومة.

الشاهد الإحصائي: فجوة −٠,٨ نقطة فقط (نتائجها تجاوزت التزامها الهيكلي)، مع تصدرها بعد النتائج بـ٢١٩/١٤٢,٨ وتشخيص ADC-٨٠٠: اتساق مؤسسي مرتفع.

5-الحريات العامة هي الحلقة الأضعف.

حرية التعبير، وحرية التجمع وتكوين الجمعيات، كانتا من أكثر المجالات تعرضاً للتراجع في معظم الدول محل الدراسة.

الشاهد الإحصائي: متوسط حق التجمع ٣٨,٣ درجة ومتوسط حرية التعبير ٤٥,٩ — وسجلت إسواتيني في التجمع أدنى درجة في الوثيقة كلها (١٠,٠).

6-سيادة القانون تمثل التحدي الأكبر.

أظهر المؤشر انخفاضاً واسعاً في مؤشرات استقلال القضاء، وضمانات المحاكمة العادلة، والمساءلة.

الشاهد الإحصائي: الوصول إلى العدالة هو أدنى المجالات الستة قارياً بمتوسط ٣٦,٥ درجة، ولم تتجاوز فيه أي دولة عتبة ٦٠.

7الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أكثر استقراراً نسبياً.

حققت معظم الدول أداءً أفضل نسبياً في التعليم والصحة والحماية الاجتماعية مقارنة بالحريات المدنية والسياسية.

الشاهد الإحصائي: متوسط المجال ٥٧,٨ درجة — الثاني قارياً — وحافظت خمس دول من ست فيه على مستوى ٥٥ درجة فأكثر.

8-الانتخابات لا تؤدي بالضرورة إلى تحسن حقوق الإنسان.

في عدد من الحالات ارتبطت الفترات الانتخابية بزيادة القيود على المجال المدني وارتفاع وتيرة الانتهاكات.

الشاهد الإحصائي: وثّق التقرير هذا النمط في تنزانيا (انتخابات أكتوبر ٢٠٢٥) وغينيا (استفتاء وانتخابات ٢٠٢٥) وإثيوبيا قبيل انتخابات ٢٠٢٦.

9- المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لا تزال بحاجة إلى تعزيز الاستقلال.

رغم وجود مؤسسات وطنية في جميع الدول محل الدراسة، فإن فعاليتها تتباين بصورة كبيرة.

الشاهد الإحصائي: من مؤسسات عاملة (موريشيوس، سيراليون، إثيوبيا، تنزانيا) إلى مؤسسات مقيدة الصلاحيات (غينيا) أو مفتقرة للاستقلالية (إسواتيني).

10إفريقيا بحاجة إلى الانتقال من قياس الالتزامات إلى قياس النتائج.

تمثل هذه الرسالة جوهر منهجية AHRI القائمة على قياس الأثر الفعلي في حياة الإنسان الإفريقي لا الاكتفاء برصد النصوص والتصديقات.

الشاهد الإحصائي: العبرة ببعد النتائج (متوسط إنجازه ٣٥,٥٪ من الحد الأقصى) لا بالبعد الهيكلي (٨٠,٤٪) — وهذا الفارق هو خريطة الإصلاح.

ثالثاً: أهم الأرقام

تختزل اللوحة التالية بطاقة التعريف الرقمية للإصدار التأسيسي: نطاق القياس، وأطراف الأداء، ومركز الثقل القاري.

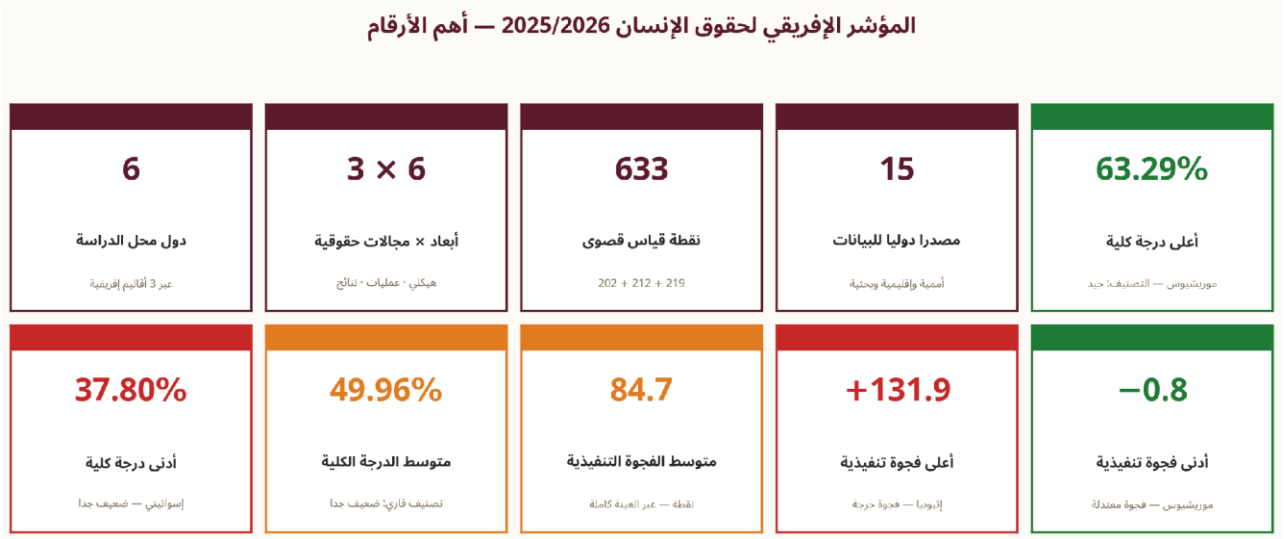

شكل ١: لوحة الأرقام الرئيسية للإصدار التأسيسي

Figure 1 — Key figures dashboard — Founding Edition

يلفت النظر أن المسافة بين أعلى درجة (٦٣,٢٩٪) وأدناها (٣٧,٨٠٪) تبلغ ٢٥,٥ نقطة مئوية فقط، بينما تمتد الفجوة التنفيذية من −٠,٨ إلى +١٣١,٩ نقطة — أي أن التمايز الحقيقي بين الدول لا يصنعه مستوى التشريع بل قدرة المؤسسات على تنفيذه.

رابعاً: أكثر النتائج دلالة

جدول ١: النتائج الأبرز في الإصدار التأسيسي

Table 1 — Most significant findings

النتيجة	الدولة	القيمة
أعلى أداء هيكلي	سيراليون	190/202 (94.1%)
أعلى اتساق مؤسسي (أدنى فجوة)	موريشيوس	−٠٫٨ نقطة · ADC-800
أعلى أداء في حرية التعبير	سيراليون	٨٩٫٤ درجة
أعلى أداء في بعد النتائج	موريشيوس	142.8/219 (65.2%)
أكبر فجوة تنفيذية	إثيوبيا	+١٣١٫٩ نقطة
أدنى أداء كلي	إسواتيني	37.80%
أدنى أداء في حرية التجمع	إسواتيني	١٠٫٠ درجات
أدنى مجال قارياً	العينة كاملة	الوصول إلى العدالة: ٣٦٫٥
نسبة الدول المصنفة "ضعيف جداً"	٤ من ٦ دول	66.7%
دول تُظهر انفصالاً بين التشريع والتنفيذ	٥ من ٦ دول	83.3%

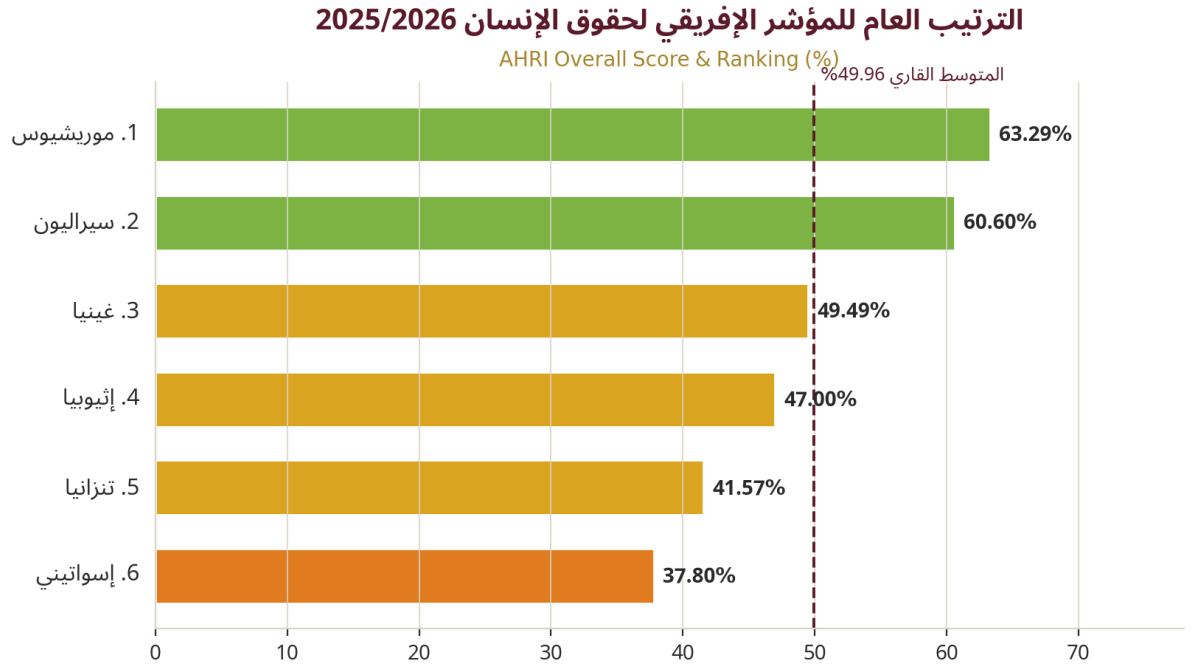

شكل ٢: الترتيب العام للدول الست مع خط المتوسط القاري

Figure 2 — Overall ranking with continental average

خامساً: الأنماط الحقوقية التي كشفها المؤشر

طوّر المؤشر منظومة تصنيفات تشخيصية قُطرية (ADC) تتجاوز الترتيب الرقمي إلى تحديد نمط الخلل البنيوي في كل منظومة وطنية، وهو ما يجعل التشخيص قابلاً للترجمة مباشرة إلى أولويات إصلاح:

شكل ٣: الأنماط التشخيصية الستة مع أمثلتها داخل العينة

Figure 3 — The six ADC diagnostic patterns with in-sample examples

- الامتثال الورقي (ADC-٢٠٠): تصديق واسع وبنية تشريعية قوية دون حماية فعلية مكافئة — سيراليون نموذجاً، مقترناً بفجوة تنفيذية واسعة (ADC-١٠٠).
- تراجع الضمانات المؤسسية (ADC-٣٠٠): تآكل تدريجي في استقلال المؤسسات الضامنة للحقوق — غينيا بعد التحول السلطوي المُشرعن.
- الانفصال بين الشرعية القانونية والفاعلية المؤسسية (ADC-٤٠٠): إطار قانوني متقدم تقابله فاعلية منهارة — إثيوبيا حيث أكبر فجوة في العينة.
- انكماش المجال المدني (ADC-٥٠٠): تضييق ممنهج على التعبير والتجمع والمساءلة — تنزانيا في سياق ارتدادها الانتخابي.
- الضعف البنيوي الشامل (ADC-٦٠٠): قصور متزامن في الأبعاد الثلاثة كافة — إسواتيني في قاع جميع المجالات الستة تقريباً.
- وفي المقابل، يوثق نمط الاتساق المؤسسي المرتفع (ADC-٨٠٠) — موريشيوس — أن التوازن بين التشريع والتنفيذ والنتائج ممكن التحقق إفريقياً.

سادساً: مقارنة الدول الست

جدول ٢: المقارنة الشاملة: الترتيب والدرجات والأبعاد والفجوة والتشخيص

Table 2 — Six-country comparison — scores, dimensions, gap and diagnosis

الترتيب	الدولة	الدرجة الكلية	الهيكلي	العمليات	النتائج	الفجوة	ADC
1	موريشيوس	63.29%	142	120	142.8	-0.8	ADC-800
2	سيراليون	60.60%	190	125	64.5	+125.5	ADC-200 / ADC-100
3	غينيا	49.49%	162.5	70	88.7	+73.8	ADC-300
4	إثيوبيا	47.00%	187	65	55.1	+131.9	ADC-400
5	تنزانيا	41.57%	155	53	62.5	+92.5	ADC-500
6	إسواتيني	37.80%	138	53	53	+85	ADC-600

الحدود القصوى للأبعاد: الهيكلي ٢٠٢ · العمليات ٢١٢ · النتائج ٢١٩. ألوان الدرجة الكلية وفق التصنيف العام، وألوان الفجوة وفق تدرجها (معتدلة/مقلقة/حرجة).

المصفوفة الحرارية: الدول × المجالات الحقوقية الستة

Countries × Rights Heat Matrix

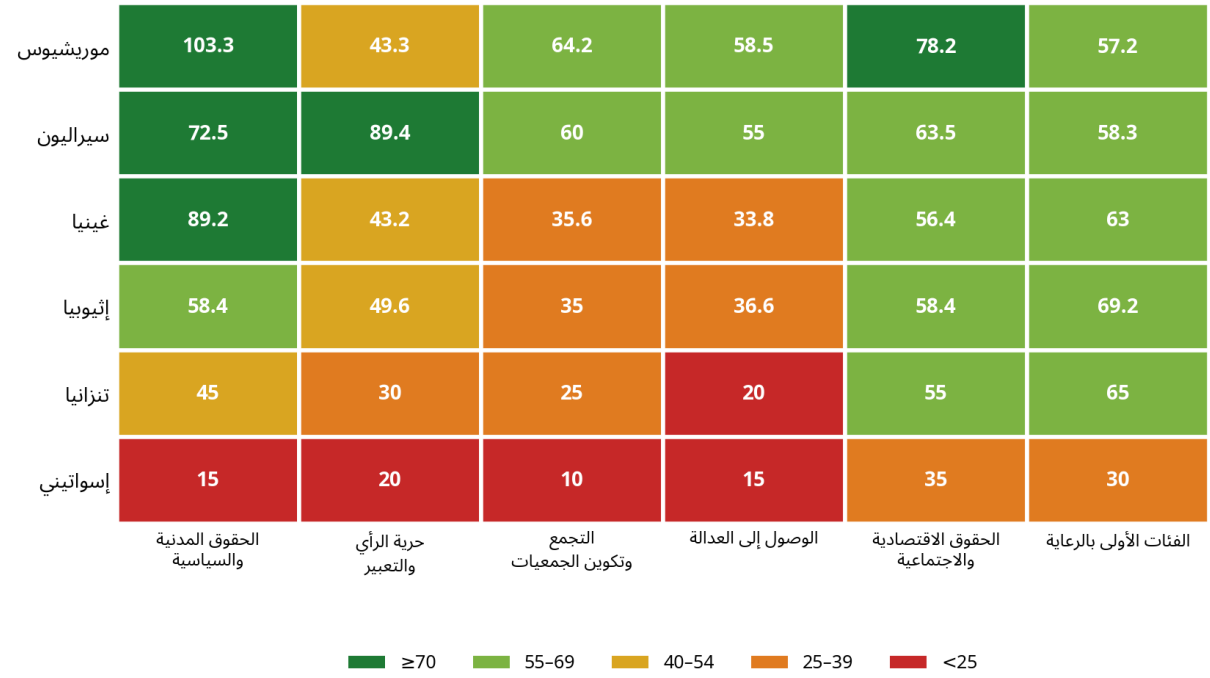

شكل ٤: المصفوفة الحرارية: الدول × المجالات الحقوقية الستة

Figure 4 — Heat matrix — countries × six rights domains

سابعاً: الرسائل الموجهة لصناع القرار

تتمحور الرسائل العشر التالية حول أولوية مركزية واحدة: تحويل الإصلاحات التشريعية إلى نتائج قابلة للقياس، وتعزيز استقلال مؤسسات العدالة، وتضييق الفجوة التنفيذية بوصفها مفتاح تحسين حالة حقوق الإنسان في القارة.

جدول ٣: عشر رسائل عملية حسب الجهة المستهدفة

Table 3 — Ten actionable messages by target audience

#	الجهة	الرسالة العملية
1	الاتحاد الإفريقي	تفعيل الآليات القانونية تجاه الانتهاكات الممنهجة لمبادئ الحوكمة الديمقراطية، ودمج مؤشر الفجوة التنفيذية في آليات الإنذار المبكر القارية.
2	اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب	اعتماد قياس النتائج — لا الاكتفاء بالتصديقات — مرجعيةً في استعراض تقارير الدول، ومتابعة تنفيذ أحكام المحكمة الإفريقية.
3	الحكومات الوطنية	جعل تضييق الفجوة التنفيذية هدفاً حكومياً معلناً وقابلاً للقياس، بدءاً بالمجالين الأدنى قارياً: الوصول إلى العدالة وحق التجمع.
4	البرلمانات	إقران كل تشريع حقوقي بخطة تنفيذ ممولة ومؤشرات أثر، ومراجعة قوانين الجرائم السيبرانية والأمن الوطني التي تقيد التعبير.
5	السلطات القضائية	تحصين استقلال القضاة والمدعين من التدخل السياسي، وإجراء تحقيقات شفافة ومستقلة في حالات القتل خارج نطاق القضاء المُوثقة.
6	المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان	التحول من التوثيق إلى القياس: تبني منهجيات كمية لرصد الفجوة بين التشريع والتطبيق، والمطالبة بتمويل مستقل عن الحكومات.
7	الأمم المتحدة وهيئات المعاهدات	توظيف بيانات المؤشر في جلسات الاستعراض الدوري الشامل المقبلة، وتصعيد ملفات القتل الجماعي والإخفاء القسري الموثقة في العينة.
8	الجهات المانحة والمؤسسات التنموية	ربط المساهمات والقروض والاستثمارات بمعايير حقوقية دنيا قابلة للقياس، لا سيما استقلال القضاء وحرية التعبير والمساحة المدنية.
9	منظمات المجتمع المدني	استخدام الفجوة التنفيذية أداةَ مناصرة: مساءلة الحكومات بقوانينها هي ذاتها، وتوثيق المسافة بين النص والواقع بلغة الأرقام.
10	الإعلام والمؤسسات البحثية	تجاوز خطاب "التقدم التشريعي" إلى مساءلة الأثر: السؤال الصحيح ليس كم قانوناً صدر، بل كم حقاً أصبح محمياً فعلاً.

خاتمة

تؤكد نتائج الإصدار التأسيسي للمؤشر الإفريقي لحقوق الإنسان (AHRI) أن التحدي الرئيس الذي تواجهه الدول محل الدراسة لا يكمن في محدودية الأطر القانونية بقدر ما يتمثل في قدرة المؤسسات على إنفاذها وتحويلها إلى حماية فعلية للحقوق والحريات. وتبرز الفجوة التنفيذية بوصفها المؤشر الأكثر تفسيراً للتباين بين الالتزامات المعلنة والواقع العملي، بما يجعل تعزيز الفاعلية المؤسسية، وسيادة القانون، والمساءلة، الركائز الأساسية لأي إصلاح حقوقي مستدام في إفريقيا.

وتمثل هذه الوثيقة دعوة إلى الانتقال من قياس النصوص إلى قياس الأثر، ومن تقييم الالتزام الشكلي إلى تقييم النتائج الملموسة التي يشعر بها الإنسان الإفريقي في حياته اليومية.